(٢)

مصر وجنوب أفريقيا: تحالف أم تنافس؟

قدمت مصر وجنوب أفريقيا طلباً للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن، ومنذ ذلك الوقت بدء الحديث عن فرص كل من مصر وجنوب أفريقيا وحدهما رغم أن ليبيا ونيجريا قدمتا طلباً ممثلاً. ورغم أنه لم يتقرر بعد بشكل نهائى عدد المقاعد الدائمة المقررة في أفريقيا والقارات الأخرى، فقد طلبت مصر أن يخصص لإفريقيا مقعدان. كذلك لم يتقرر بعد مواصفات المقعد الدائم، وما إذا كان هذا المقعد سوف يتمتع أيضاً بحق الفيتو، ولكن الثابت أن أفريقيا سوف يخصص لها مقعد واحد على الأقل، وسوف يجرى عليها ما يجرى على غيرها، سواء تم الاختيار للمقعد الدائم من خلال الجمعية العامة أو المؤتمر الدولى الذي أشارت إليه المادة ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن طريقة تعديل الميثاق، فإن المنافسة واردة لا محالة بين مصر وجنوب أفريقيا.

وتهدف هذه المقالة صراحة إلى بيان أوجه التمايز والتميز لمصر وجنوب أفريقيا، وما يجب على مصر أن تفعله حتى تعزز موقفها في هذه المنافسة. ولكن الهدف الأهم الذي يجب التشديد عليه هو ضرورة ألا يصور البعض جنوب أفريقيا على أنها العدو الجديد الذي يحرم مصر من مكانها اللائق انطلاقاً من القارة الأفريقية، وإنما يجب أن يبحث في شراكة حقيقية مع جنوب أفريقيا لصالح البلدين والقارة.

صحيح أن كُسب مصر لهذا المقعد سواء بشكل دائم أو بالتناوب مع جنوب أفريقيا أمر يجب أن نستعد له ونسعى إليه، ولكن لا يجب في سبيل الوصول إلى هذا الهدف أن نقفز فوق متطلبات الصداقة وشروط المنافسة الشريفة، خاصة وأن إثارة الشعوب في البلدين نحو صور سلبية لكل منهما سوف تضر ضرراً بليغاً بهما، وسيكون الطرف الخاسر حقاً في هذه الحالة هو الطرف الذي يكسب العضوية الدائمة في مجلس الأمن، لكنه يخسر شريكاً هاماً يمكن أن ينهض به نظام إقليمي كامل. ولهذا السبب عمدتُ إلى تسجيل هذه الملاحظة في هذه المقالة، فضلاً عن أن التنافس الشريف يشحذ الهمم ويرقى أوراق كل طرف، خاصة إذا كانت هذه الأوراق ترتبط مباشرة بالتنمية الشاملة لمجتمعه.

سبق أن أكدت في مناسبات سابقة على أن التنافس على المقعد الدائم في مجلس الأمن سوف يستند في حسمه على معايير معظمها موضوعي وأقلها نفسي وسياسي. فالأوراق اللازمة في ملف الترشيح، هو على وجه اليقين خمسة:

أولها نظام ديمقراطي حقيقي.

وثانيها سجل محترم لحقوق الإنسان يكشف عن أن المجتمع جاد في الانطلاق إلى الأمام نحو مجتمع الأحرار، وليس رده إلى الوراء نحو مجتمعات العصور الوسطى.

أما الورقة الثالثة فهي اقتصاد سليم معافى قادر على الاندماج والتفاعل مع الاقتصاد العالمي، وعلى مساعدة الاقتصادات الأخرى الأقل نمواً، كما يكون قادراً على المنافسة في بيئة التجارة العالمية الجديدة التي تسقط فيها أسوار الحماية وسياسات التستر على العورات الاقتصادية والفساد.

وأما الورقة الرابعة فهي دور إقليمي، ويفضل أن يكون أفريقيا يشعر الدول الأفريقية بقيمة مساندة المرشح لهذا المقعد، وأن يكون قادراً في الورقة الخامسة على أن يترجم دوره الإقليمي إلى دور عالمي. ومن المؤكد أن سجل المرشح في مجال الفعالية والمشاركة في صناعة العالم، وفي احترام القانون الدولي ومكافحة الإرهاب الحقيقي سوف يكون له تقديره.

وإلى جانب ذلك كله فلا شك أن عدم الاعتراض الحاد من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يزكي ملف المرشح، ولكن الرضا أو الجفاء الأمريكي وحده قد لا يكفي للحصول على هذا المقعد.

أما أجواء المنافسة وما قد تثيره من مشكلات في الشارع العام والسياسي، فإن صورة جنوب أفريقيا في مصر تحتاج إلى عناية. فقد نظر المصريون إلى النظام العنصري في جنوب أفريقيا نظرة معادية، وكانت مصر سباقة إلى محاربة هذا النظام، فأغلقت مصر قنصليتها عام ١٩٦٠ في جوهانسبيرج، وأوقفت خطوط الطيران بين القاهرة وجوهانسبيرج، ولعبت دوراً مؤثراً في مقاطعة جنوب إفريقا في كل من الوكالات المتخصصة وطردها من بعضها، كما ساندت حزب المؤتمر الوطني، وكانت مصر أول من استقبل وفداً من جنوب أفريقيا قبيل زوال نظام الأبارتهيد ليكون نواة للدبلوماسيين الأفارقة في وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا الديمقراطية.

ولا شك أن لمانديلا مكانة هائلة في قلوب المصريين باعتباره مناضلاً صلباً في سبيل الحرية، ثم باعتباره رجل دولة قاد بلاده في أحلك الظروف نحو الوفاق الوطني والتسامح ومحاولة إعادة بناء مجتمع ظل لقرون طبقيا تتربع على قمته الأغلبية البيضاء، وتمارس ضد أصحاب الأرض سياسات الكراهية والقمع والتمييز والاستبعاد.

غير أن جنوب أفريقيا منذ تحررها عام ١٩٩٢ من نظام الأبارتهيد كانت عازمة على الحصول على حقها الذي حرمته خلال هذه المرحلة عقاباً لحكومتها على سياستها الرسمية المقيتة، فورثت مقعد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونازعت مصر كأس الأمم الأفريقية الذي تربعت عليه لسنوات، وهو الأقرب إلى الشارع المصري الذي يتابع كرة القدم باهتمام.

وعندما تنافست مصر وجنوب أفريقيا على تنظيم مونديال ٢٠١٠ فازت جنوب أفريقيا بخمسة عشر صوتاً من إجمالي خمسة وعشرين، حصلت المغرب على عشرة أصوات، بينما حصلت مصر على صفر كبير، مما أثار الشارع على الأداء الحكومي، ولكنه رسب في الأذهان أن جنوب أفريقيا تطارد مصر داخل أفريقيا، خصوصاً وأن الشارع قد لاحظ أن جنوب أفريقيا تتبع سياسة خارجية نشطة يسموح لها بأن يكون لها قول ووجود في كل قضية أفريقية، كما يسموح لها بالكشف عن وجهها الأفريقي الحقيقي بعد أن كانت جنوب أفريقيا مخلب الاستهتار الغربي، وأداة تعويق التقدم الأفريقي والعبث بأقدار أفريقيا، فلقيت جنوب أفريقيا ترحيباً حاراً في القارة الأفريقية وخارجها لأسباب ثلاثة:

أولها: أن أفريقيا تعاني مشاكل هائلة تفوق معدل التزام الغرب بالمساعدة في علاجها. فهي من هذه الزاوية توفر الحرج الذي يستشعره الغرب في ذلك.

السبب الثاني: أن اندماج جنوب أفريقيا في القضايا الأفريقية يساعد على حلها بما لا يتناقض مع السياسات العالمية. وقد رأينا كيف أن جنوب أفريقيا ألقت بثقلها في بوروندي وتوسط مانديلا لتحريك التسوية السياسة، بينما وقفت جنوب أفريقيا على بعد خطوات من كينشاسا عندما قررت واشنطن إنهاء نظام موبوكو وإحلال نظام لوران كابيلا محله، وهكذا في سائر القضايا الأفريقية.

أما **السبب الثالث**، فهو رغبة الغرب في دعم الديمقراطية الجديدة، وذلك بتشجيع سياساتها الإقليمية، وربما مكافأتها بالمقعد الدائم المخصص لإفريقيا. ويدرك مانديلا هذا

السبب بوضوح، فركز عليه خلال عرضه لملف بلاده أمام الفيفا، فلقى الترحيب الذي يطمح إليه.

فإذا عدنا لأوراق الملف لبحث مدى استيفاء جنوب أفريقيا لهذه الأوراق، فإنه من الواضح أن ورقة الديمقراطية متوفرة في جنوب أفريقيا وخطها فيها أعلى بكثير مما تحوزه مصر. أما سجل حقوق الإنسان فإنه أنصع من الملف المصري. أما الورقة الاقتصادية، فإن المؤشرات الاقتصادية على وجه العموم تزكى جنوب أفريقيا سوى بعض السلبيات التي سنشير إليها في الحال. والورقة الرابعة، وهي الدور الإقليمي متوفر تمامًا في حالة جنوب أفريقيا، خاصة وأنها تسهم في قوات حفظ السلام في كل أزمة أفريقية وآخرها دارفور، وبادرت في هذه القضية بالانحياز إلى الموقف الغربي ضد السودان بما يفسر على أنه انحياز للعنصر الأفريقي في السودان ضد العنصر العربي. وأخيراً فإن القبول الدولي لجنوب أفريقيا مكفول لسبب أنشطة حكومتها من ناحية، ولسبب دمجها في النظام الدولي ودعماً لديمقراطيتها.

ومن المزايا التي تحسب لجنوب أفريقيا أن دينها العام لا يتجاوز ٢٦ بليون دولار، وأن شركاءها التجاريين يتوازنون في علاقاتهم معها، فباستثناء ألمانيا (حوالى ١٧٪ من حجم التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا، وبريطانيا وأمريكا ٨٪) يتساوى الشركاء الرئيسيون الآخرون (٦٪ لكلٍ) وهم الصين واليابان والسعودية وفرنسا. غير أنه لوحظ بعض السلبيات في جنوب أفريقيا، وهي أنها تتلقى معونة سنوية قدرها ٤٨٧,٥ مليون دولار (عام ٢٠٠٠)، ومن السلبيات أيضاً أن حوالى ١٥٪ من سكانها يعانون من مرض الإيدز، وأن سكانها يتحدثون ١١ لغة رسمية، وأن الأمية فيها تصل إلى ٨٦,٤٪، فضلاً عن أنها لا تملك إلا الدائرة الأفريقية للحركة، وأن ٥٠٪ من سكانها يقعون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى أن معدل النمو الاقتصادى فيها لا يتجاوز ٢٪، كما أنها من أعلى معدلات الجرائم في العالم مما يجعل الاستثمار محفوف بالمخاطر، وإن كانت واحدة من أكبر عشرة بورصات عالمية. وقد وصل معدل البطالة فيها في مارس ٢٠٠٤ إلى حوالى ٣٠٪ وتشير الإحصاءات إلى أن ميزانيتها تعانى عجزاً داخلياً قدره أربعة مليار دولار (تقديرات ٢٠٠٤).

ومما يذكر أن مصر تتمتع بعدد من المزايا، وهي تعدد الانتماءات العربية والإفريقية والإسلامية والمتوسطية الآسيوية، ولهذا الاعتبار أهمية كبيرة لأن مصر يمكن أن تمثل

العالم العربي والإسلامى، وهو مطلب ملح من جانب الدول الإسلامية. ولا شك أن مصر تستطيع أن تنافس جنوب أفريقيا بعد استكمال أوراقها، بحكم كونها قوة إقليمية في منطقة جغرافية بالغة الأهمية، وتستطيع أن تلعب دوراً مؤثرة في مناطق انتماءها مما يجعل للجغرافية السياسية الدور البارز في تحديد الأهمية النسبية لكل من مصر وجنوب أفريقيا.

وبصرف النظر عن نتيجة التنافس فإن جنوب أفريقيا يجب أن تظل حليفاً لمصر، وأن تقوم شراكة قوية بينهما في مختلف المجالات، ولا يجوز النظر إلى هذه المسألة نظرة سلبية كما أشرنا من قبل.